

IRAQI
Academic Scientific Journalsالعراقية
المجلات الأكاديمية العلمية**Journal of historical & cultural studies**

(Online) 2663-8819 E- ISSN:-(Print) 3-111622 ISSN:

Journal Homepage: <http://jhcs.tu.edu.iq>**مجلة
الدراسات
التاريخية والحضارية**

الهجرة من العراق في ظل الأنظمة السياسية المتعاقبة

اسم الباحث/ة (1): أ.د. وجدان فريق عناد

الدرجة العلمية: دكتوراه

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: جامعة بغداد / مركز إحياء التراث العلمي العربي

ملخص البحث عربي:

أشارت الدراسات التي تناولت المجتمع العراقي أن من سمات الشخصية العراقية الارتباط بالأهل والوطن، لذلك فإن اتخاذ قرار الهجرة يكون قراراً صعباً، ومع ذلك شهد تاريخ العراق الحديث عدداً من الهجرات في ظل الأنظمة السياسية المتعاقبة وكانت الأسباب وراء تلك الهجرات مختلفة.

الكلمات المفتاحية: كلمات مفتاحية : الهجرة ، العراق ، الأنظمة السياسية.

Immigration from Iraq under successive political regimes

Name of The Researcher(1): Dr. Wijdan Fareeq Enad

Degree: Dr

Scientific specialization: history

Place of work: University of Baghdad /Revival of Arab Scientific Heritage Center

Abstract

Studies that dealt with Iraqi society indicated that one of the characteristics of the Iraqi personality is the connection to family and homeland, so making the decision to immigrate is a difficult decision. However, the modern history of Iraq witnessed a number of migrations under successive political regimes, and the reasons behind them were different.

Keywords: immigration, Iraq, Political systems

Received: 2024/1/15 الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: April / 2024 النشر المباشر

المقدمة

إن الهجرة ظاهرة قديمة صاحبت الإنسان منذ العصور الأولى، واختلفت أسبابها من حقبة تاريخية إلى أخرى، فقد يتقدم أحدها فتكون له الأولوية على بقية الأسباب دون إلغاء أثر الأسباب الأخرى، بل كلها تعمل متضافرة للوصول إلى النتيجة .

يعدّ قرار الهجرة من القرارات الصعبة التي يتخذها الإنسان، وتتحكم به عدد من الاعتبارات المهنية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن الصلات الاجتماعية والنفسية المتصلة بالعائلة والمجتمع. وعند الحديث عن هجرة العراقيين في ظل الأنظمة السياسية المتعاقبة، نجد ما ذكرناه جلياً، فالدافع الأساس الذي يتقدم على بقية الدوافع يختلف من مدة زمنية إلى أخرى .

قسمنا هيكلية الدراسة على محورين هما -:

أولاً :- هجرة العراقيين من العراق للمدة (1921-2003م)، إذ قسمناها على حقبتين زمنيتين لكل منها سمات معينة حددت طبيعتها، وهي:

1 - هجرة العراقيين للمدة (1921 - 1958م)

2- هجرة العراقيين للمدة (1958 - 2003م)

ثانياً :- هجرة العراقيين من العراق بعد عام 2003م، وأفردنا لهذه الهجرة محوراً منفصلاً، كونها هجرة مختلفة نوعاً وحجماً، فضلاً عن أثرها على المجتمع العراقي، ففي ذلك العام كان الاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان سبباً في تداعيات خطيرة على الدولة والمجتمع العراقي، فقد شهد العراق هجرة أبنائه بأعداد كبيرة، وأصبحوا لاجئين في معظم دول العالم.

ثالثاً :- أرقام تقريبية للمهاجرين العراقيين.

أولاً :- هجرة العراقيين من العراق 1921-2003م

1- هجرة العراقيين 1921- 1958م

لم تكن فكرة الهجرة قبل عام 1958م شائعة بين العراقيين بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المقبولة التي كانوا عليها، لاسيما وأن عائدات العراق خلال تلك المدة الزمنية من النفط قد زادت، وتأسس مجلس للإعمار ليتولى صرف موارد النفط في مجالات التنمية ، فاشتدت الحاجة إلى اليد العاملة في داخل العراق، ولاسيما في المراكز الحضرية التي نالت النصيب الأكبر في خطط التنمية، الأمر الذي أدى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، وفي مثل تلك الأوضاع المستقرة لا يفكر بالهجرة إلا عدد قليل جداً من القوى العاملة، فضلاً عن ما يصاحب تلك الهجرة من مصاعب في مقدمتها الحنين إلى الأسرة والأهل، وما يتعرض له المهاجر من صعوبات التكيف والاندماج في بلاد المهجر.

كما أن العراق شهد أحداثاً مهمة منها قانون الاصلاح الزراعي في أواخر عام 1958م الذي ساهم في تقليل الهجرة من الريف إلى المدينة ، فتيار الهجرة من العراق كان ضعيفاً، بل على العكس كان العراق يستقبل المهاجرين من الدول المجاورة العربية وغير العربية مثل الإيرانيين، بمعنى أن تيار الهجرة كان معكوساً، فعلى سبيل المثال الكويت كانت من المراكز الطاردة للسكان بحكم ظروفها الطبيعية حيث الجفاف الذي قد يمتد لسنوات، فالعراق كان للكويتيين المكان الأفضل لفرص العمل والسوق للتزود بما يحتاجون اليه من سلع ومواد غذائية وحتى مياه الشرب، فضلاً عن ذلك فالعراق يعدّ حلقة الوصل إلى بلاد الشام، كما أن روابط الزواج وانتقال أبناء الكويت للدراسة في المعاهد التعليمية، وانتقال الأموال والاستثمارات الاقتصادية زادت من الروابط قوة ومتانة بين المجتمعين العراقي والكويتي.

- هجرة العراقيين للكويت .

من الطبيعي أن تكون هجرة العراقيين إلى الكويت هجرة اعتيادية ومستمرة بحكم الموقع الجغرافي، فلا توجد فواصل تضاريسية تفصل البلدين، فازدادت روابط الجوار ومنها روابط الزواج والمصاهرة، زادت تلك الهجرة بعد عام 1950 بعد اكتشاف النفط لتزايد فرص العمل وأصبح العراقيون أكبر مجموعة عربية في الكويت فقد بلغت نسبتهم عام 1957 (13%) من مجموع سكان الكويت وارتفعت لتبلغ (23%) من مجموع سكان الكويتيين فقط، ونسبة (28%) من مجموع السكان غير الكويتيين ونسبة (40%) من مجموع سكان العرب عدا الكويتيين . كما نلاحظ أن نسبة الذكور من البالغين مرتفعة (معظم المهاجرين العراقيين من البالغين صغار السن نسبياً)، ومع مرور الوقت التحقت بهم أسرهم، فارتفعت نسبة الاناث تدريجياً وكل ذلك في العام نفسه.

إن قرب المسافة بين البلدين وقوة الروابط بينهما جعلت عملية الهجرة لا تقتصر على البالغين من الشباب فقط وهم النسبة الغالبة، وإنما تشمل كافة الأعمار، أي إن الهجرة كانت هجرة جماعية عائلية، وهي تمثل سمة في هجرة العراقيين داخل بلدهم أو خارجها، وربما يعود السبب إلى قوة الروابط العائلية من جهة، وإلى عدم وجود معيل آخر غير رب الأسرة يتحمل مسؤولية رعايتها من جهة أخرى.

يبدو واضحاً أن بداية هجرة العراقيين كحركة واضحة إلى خارج بلدهم كانت بعد اكتشاف النفط في الكويت الذي سبب زيادة في طلب اليد العاملة لتنفيذ المشاريع التنموية الكبيرة فتغير حال الكويت من منطقة طاردة للسكان إلى منطقة جاذبة، ومن الطبيعي أن يكون للعراقيين نصيب كبير في تلك الهجرة.

2- الهجرة من العراق للمدة (1958 - 1990م)

تعرض العراق منذ 14 تموز 1958م وبعد تغيير النظام الملكي إلى النظام الجمهوري إلى اضطراب في أحواله السياسية والاقتصادية فكانت سبباً في هجرة أعداد من العراقيين إلى خارج العراق، وكانت سمة تلك

الهجرة أن المهاجرين من أصحاب الرأي والفكر والسياسيين والشخصيات المرتبطة بالعهد الملكي والضباط وبعض رجال الأعمال الذين خشوا على رؤوس أموالهم .

لكن تلك الهجرة زادت فيما بعد، وكان السبب وراء ذلك ازدياد الاضطهاد السياسي والاجتماعي، فظهر تيار هجرة الكفاءات العلمية من الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة للمدة (1966- 1977م) وكان ذلك التيار واضحاً في العراق الذي هاجر منه ما نسبته (10%) من المهاجرين العرب، والسبب في ذلك هو صدور قانون (414 عام 1965م) في الولايات المتحدة، فقد بلغ مجموع العراقيين (615) حيث بلغت نسبة المهندسين (432) وعلماء الطبيعة (150) وعلماء الاجتماع (33) ، وبذلك كان العراق مصدر أساس للهجرة، فقد بلغت نسبتهم عام 1966م ما يقارب (25%)، وبلغت نسبتهم المئوية من بين العلماء والمهندسين المهاجرين من كل قطر عربي (10.6%).

أشارت الإحصائيات إلى أن العراق خلال المدة 1962- 1969 م كان يحتل المركز الرابع في تصدير الأدمغة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن معظم هؤلاء المهاجرين في اختصاصات علوم الطب والفيزياء والهندسة والكيمياء، فقد بلغت نسبتهم (43.5%)، وإلى كندا بلغت نسبتهم (40.7%) وهي أعلى نسبة من بين دول العالم العربي، فضلاً عن ذلك فإن العراقيين احتلوا المرتبة الثالثة من حيث التجنس .

لذلك فإن الهجرة بعد ثورة 14 تموز 1958م تحمل سمتين أساسيتين، الأولى محدودة والثانية ذات سمة سياسية، فمعظم من هاجر كان من رجال العهد الملكي، ونجد السمة ذاتها في هجرة ما بعد انقلاب عام 1963م، وهجرة الكرد الفيليين في عام 1965م، وخلال المدة 1969-1971.

أما في حقبة السبعينيات من القرن الماضي فقد انخفضت النسبة بسبب التطورات الاقتصادية التي حصلت في العراق، لاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، فخلال المدة بين 1972- 1973 كان العراق في المرتبة الخامسة في هجرة العقول ، وهناك إحصائية ذكرت أن عدد الطلبة

العراقيين الذين يدرسون الطب في خارج العراق بين العامين 1972-1973 بلغت (227) طالباً، ومعظم هؤلاء الدارسين في الخارج لا يعودون لأن المهاجر يبحث عن البلد الأفضل له من حيث توفر فرص الإفادة من تخصصه والدخل المناسب .

ولكن على الرغم من ذلك فإن الهجرة في نهاية السبعينيات كانت سمتها بأنها هجرة سياسية أيضاً بسبب شدة الخلافات السياسية بين اليساريين والاسلاميين، إذ هاجر عشرات الآلاف من العراقيين وكان من بينهم المئات من خيرة المثقفين.

وخلال المدة 1980-1988 وهي مدة الحرب العراقية - الإيرانية زادت هجرة العقول العراقية، بسبب ظروف الحرب القاسية ، فضلاً عن وجود حركة تهجير من النظام الحاكم لعدد كبير من العراقيين من التبعية الإيرانية إلى إيران، والبعض منهم هاجر إلى البلاد العربية مثل الأردن ، فضلاً عن تهجير أعداد كبيرة من المسيحيين والأكراد .

لذلك كانت سمة الهجرة بسبب الحرب العراقية- الإيرانية قد اتسمت بتهجير العوائل العراقية ذات الأصول الإيرانية إلى إيران، فضلاً عن هجرة بعض من العراقيين إلى البلدان العربية .

3- الهجرة من العراق للمدة 1991- 2003م

كان من أبرز آثار حرب الخليج الثانية التي حدثت في العام 1991 في أعقاب غزو العراق للكويت، وما تلاها من أحداث، منها الانتفاضة الشعبانية والظروف العامة للمنطقة الكردية، والحصار القاسي على العراق المفروض من قبل مجلس الأمن، فضلاً عن أوضاع حقوق الإنسان، فكانت تلك الأسباب مجتمعة دافعاً لهجرة أعداد لاقتة للانتباه من العراقيين، ولاسيما أصحاب العقول من أساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء وكبار الشعراء والقصاصين والرسامين والنقاد، وكانت المملكة الأردنية الهاشمية المعبر الوحيد

لهؤلاء المهاجرين، إذ بلغت أعدادهم حوالي (4 مليون ونصف المليون) مهاجر عراقي، وكان الأردن هو البلد الوحيد الذي يمتلك حدوداً مفتوحة مع العراق .

وكانت نسبة المهاجرين في تلك المدة الزمنية حوالي (15%) من سكان العراق، وأولئك المهاجرين لم يستقروا في الأردن، بل إن البعض منهم حصل على فرصة للهجرة إلى أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا أو نيوزلندا وغيرها، وبعض الكفاءات هاجروا للعمل في عدد من الدول العربية وأهمها ليبيا واليمن، والبعض الآخر عاد للعراق بعد الفشل في الحصول على هجرة إلى تلك الدول، أو أخفق في الحصول على عمل يوفر حياة كريمة بسيطة في الأردن، فهناك إحصائيات أشارت إلى أن عدد العراقيين في الأردن عام 1996م بلغ (100 ألف) عراقي، وإحصائية أخرى قدرتهم ما بين (300-350 ألف) . وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة عن عدد المهاجرين العراقيين في الأردن إلا أن وجودهم الواضح واليومي في مرافق الحياة العامة وفي الساحات على سبيل المثال الساحة الهاشمية، أو ساحة المسجد الحسيني أو ساحة الشرق الأوسط والطرق يبيعون البضائع والأغذية كان منظراً معتاداً، حيث وجود النساء العراقيات بالملابس السوداء يجلسن في تلك الساحات وغيرها لبيع السلع العراقية، ويمكن تحديد ملامح الهجرة العراقية في تلك المدة بأنها ذات صفة عائلية، وكفاءات علمية ومعارضة سياسية ورجال أعمال، كما لا بد من الإشارة إلى أن الحكومة العراقية كانت هي السبب في هجرة بعض رجال الأعمال العراقيين والشركات العراقية إلى الأردن للعمل تحت أغطية متنوعة من أجل الالتفاف على الحصار ومراقبة المعارضة للنظام.

يمكننا القول أن هجرة حقبة التسعينيات كانت دوافعها مختلفة والمهاجرين من فئات متنوعة من المجتمع العراقي، وكانت ورائها عدة أسباب: الأول هو العامل الاقتصادي المتمثل بانخفاض مستوى الدخل التي يحصل عليها أصحاب الكفاءات العلمية إلى درجة يصعب معها تحقيق مستوى معيشة لائق يوفر للعائلة الاستقرار وتأمين الحاجات الأساسية للحياة، فقد كانت الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها أصحاب

الكفاءات العلمية ضئيلة جداً، فضلاً عن أن رواتب أصحاب الشهادات العليا كانت قليلة جداً حتى وصل الحال إلى أن أصحاب المهن الحرة يستهزؤون بهم، والعامل الثاني هو انخفاض كفاءة مؤسسات البحث العلمي وعدم قابليتها على استقطاب واحتضان أصحاب الكفاءات العلمية، وكذلك الافتقار إلى بنك المعلومات، وقلة المختبرات، وعدم كفاءة المكتبات وقلة المصادر، وسوء إدارة التنمية البشرية، أما العامل الثالث فهو العامل الإداري المتمثل في التعسف الإداري، وغلبة الروتين وعامل الشك والخوف من طرح المشروعات والمقترحات الجديدة.

أما العامل الرابع فتمثل بالعامل السياسي المرتبط بعدم توفر الأمن والاستقرار السياسي في العراق، فضلاً عن أن هناك هواجس أمنية من قبل الدولة على مراقبتهم ولاسيما الذين درسوا في الخارج فهناك إمكانية لتجنيدهم، أما العامل الخامس فكان العامل النفسي الذي يبدو أثره في هجرة الأدمغة العراقية فمتى ما توفرت الفرصة أمام أصحاب الكفاءات العلمية للسفر بشكل رسمي أو غير رسمي أسرعوا للهجرة على أمل أن يحصلوا على فرصة عمل تعوضهم المعاناة السابقة، ولابد من الإشارة إلى أن أصحاب الكفاءات العلمية الموجودين خارج العراق كانوا يخشون من العودة وشملت تلك الهجرة الشعراء والفنانين والأدباء والسياسيين بحيث أصبحت كفاءات العراق في الخارج أكثر من الداخل.

ومن المؤكد أن هجرة الأدمغة جاءت نتيجة لتفاعل جميع تلك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتاريخية والتربوية متفاعلة مع بعضها، فأدت بالنتيجة أثرها الواضح في أن يفقد العراق كفاءاته وعقله العلمية .

ثانياً : هجرة العراقيين من العراق بعد العام 2003م

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق في التاسع من نيسان العام 2003م واستمرت العمليات العسكرية حتى الأول من أيار 2003م حين أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاءها، وخلالها تعرض العراق إلى تدمير واسع، وعين الجنرال (جي غارنر) ليكون مسؤولاً عن مكتب (إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية للعراق المعروف (ORHA) وكان من بين مهام ذلك المكتب العناية بموضوع اللاجئين والمهجرين بسبب الأعمال العسكرية، فقد كان من المتوقع أن ما لا يقل عن مليون شخص على الأقل سيهربون من بلدهم بسبب الأعمال العسكرية، وقد جاءت تلك التوقعات بعيدة عن أرض الواقع، فلم يترك من العراقيين بيوتهم إلا نسبة قليلة، لذلك صدرت الأوامر في مطلع العام 2004 م بإلغاء أعمال ذلك المكتب، تمثلت تلك النسبة الضئيلة بأنها محدودة، فقد كان معظمها من المرتبطين بالأجهزة الأمنية وقيادات حزب البعث مع عوائلهم، ولكن تلك الهجرة بدأت تتسع بشكل ملحوظ بسبب الصراع الطائفي ، إذ انتشرت فتاوي التكفير وانتشار القتل العشوائي وظهور الميليشيات المسلحة ورعبها، مع نقص حاد في المواد الأساسية، وانهيار لكل مفاصل الدولة العراقية، واستهداف للكفاءات العلمية العراقية من أطباء ومهندسين وعلماء وأساتذة جامعات وفنانين والقادة العسكريين، كل تلك العوامل دفعت بالعراقيين بأعداد كبيرة جداً إلى الهجرة إلى البلدان المجاورة وأهمها الأردن وسوريا، بيد أن تلك الهجرة أصبحت أكثر وضوحاً بعد حادثة تفجير سامراء (تفجير مرقد الإمامين الحسن العسكري وعلي الهادي) في 22 شباط 2006م، فقد زادت ظاهرة الهجرة القسرية، حتى أن منظمة الأمم المتحدة أعلنت في كانون الأول 2007م أن العنف في العراق كان أحد أسباب أكبر هجرة نزوح في الشرق الأوسط، فقد قدرت أن واحداً من كل ثمانية من العراقيين ترك بيته، وبلغ عدد المهجرين داخل العراق أكثر من مليون وسبعمائة ألف شخص، بينما بلغت تقديرات المهجرين إلى سوريا أكثر من مليون شخص، والأردن تجاوز العدد سبعمائة ألف، ولبنان حوالي أربعين ألفاً، ومصر تراوح العدد ما بين (20-80) ألف عراقي.

لقد كانت الهجرة بعد احتلال العراق في العام 2003م هي الأكبر والأسرع، وهي هجرة حملت سمات مختلفة منها السمة الطائفية، وشملت فئات متنوعة من المجتمع العراقي وزادت قوتها خلال المرحلة التي عرفت باسم (القتل على الهوية)، وفي المدة ذاتها كان هناك هجرة داخلية ولاسيما المسيحيين من محافظة البصرة وكركوك إلى مدن كردستان العراق، إذ استقروا في منطقة عينكاوة، ومنها هاجروا إلى خارج العراق ، وهذه الهجرة الداخلية زادت بعد احتلال داعش للموصل في (10 حزيران 2014م)، إذ قدر عدد المسيحيين الذين هاجروا أكثر من نصف مجموعهم في العراق، وكذلك الحال مع الصابئة المندائيين، فلم يبق منهم غير ستة آلاف في حين كان عددهم في سبعينيات القرن الماضي يزيد على (60 ألفاً)، فضلاً عن هجرة التركمان والأكراد الفيلية، والأيزيديين، والأرمن، الكلدانيين، السريان، الشبك ، والكاكائية وغيرهم.

ثانياً : هجرة العراقيين إلى المملكة الأردنية الهاشمية

سنتناول هجرة العراقيين إلى المملكة الأردنية الهاشمية أنموذجاً للبلدان التي استقبلت العراقيين في هجرتهم، فقد شهدت الأردن موجات من الهجرة العراقية منذ عقود تاريخية، وكان السبب الأساس هو عدم الاستقرار السياسي فيه نتيجة الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988م) وتلتها حرب الخليج الأولى (1990-1991) التي شنتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المدة الزمنية اندفع نحو الأردن ما لا يقل عن مليون شخص من العراقيين وغيرهم ممن كانوا يقيمون في العراق بسبب ظروف الحرب وما رافقها من أحداث.

ولا بد من الإشارة إلى أن العراقيين الموجودين في الأردن جاءوا على ثلاث موجات؛ الأولى تعود إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهؤلاء ليسوا بالأعداد الكبيرة، أما الموجة الثانية فقد كانت أكبر وابتدأت مع حقبة الحصار المفروض على العراق في تسعينيات القرن الماضي من قبل الأمم المتحدة، إذ قُدر عدد المهاجرين العراقيين عن طريق الأردن حوالي أربعة ملايين ونصف المليون مهاجر عراقي، سواء أولئك الذين استقروا في الأردن أو الذين اتخذوه طريقاً للجوء والهجرة إلى دولة ثالثة ، وأولئك هربوا من الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة في العراق، أو رغبة منهم للهجرة إلى أوروبا عبر تقديم طلبات إلى مكتب تابع للأمم المتحدة، ومعظم هؤلاء ممن يعملون بمهن متواضعة ذات أجور قليلة . وأكبر الموجات كانت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003م، إذ ازدادت في العراق الفوضى وعمليات القتل والاختطاف، وضعفت الخدمات.

إن الهجرة قبل العام 2003م لم يسلط عليها الضوء من قبل الإعلام، ولم يظهر التذمر من وجودهم لا حكومياً ولا شعبياً في الأردن، وربما يعود السبب إلى أن العناية بقضايا حقوق الإنسان في تسعينيات القرن الماضي لم تكن بالشكل الذي عليه الآن، وكذلك وسائل الاعلام وانتشار الفضائيات لم تكن واسعة كما هو عليه الحال بعد العام 2003م، فضلاً عن أن المهاجرين العراقيين قبل العام 2003م كان معظمهم من الطبقة الفقيرة والمتوسطة، فلم يكونوا السبب في ارتفاع أسعار العقارات في الأردن، لأنهم لا يملكون رؤوس أموال أو دخول مالية لشراء العقارات كما حصل بعد العام 2003م، بل كانوا يعيشون في المناطق الشعبية والفقيرة فلم يظهر التذمر الشعبي من وجودهم، كما أن الأردن لم يكن ينتظر مساعدات من المجتمع الدولي الذي قاد الحرب ضد العراق وفرض عليه الحصار بقرار واضح من الأمم المتحدة، زيادة على أن الأردن كان يعتمد على العراق بشكل كامل لسد احتياجاته النفطية، فالنصف من تلك الاحتياجات كانت تقدم مجاناً من قبل العراق والنصف الآخر كانت بأسعار مدعومة بسعر (7 دولار) للبرميل الواحد.

وهناك عدة أسباب وراء اختيار العراقيين للهجرة إلى المملكة الأردنية الهاشمية بعد العام 2003م، يأتي في مقدمتها الأمن والاستقرار على الرغم من المحيط الإقليمي المضطرب سياسياً حولها، والموقع الجغرافي إذ أن الأردن إحدى دول الجوار القريبة من العراق، فضلاً عن أن العراقيين اعتادوا على السفر إليها فقد كانت المعبر الوحيد لهم منذ فرض الحصار على العراق، والروابط الاجتماعية التي تجمع بين البلدين من حيث التقارب العشائري والصلات العائلية، ولا ننسى تعاطف ومحبة الشعب الأردني للعراقيين وهذا يعود إلى الذكريات الطيبة للمواقف البطولية للجيش العراقي في حروب الأعوام (1948، 1967، 1973) مع الكيان الصهيوني؛ كما أن عدداً كبيراً من الطلبة الأردنيين تخرجوا من الجامعات العراقية، إذ قدر عددهم بأكثر من (5000 طالب)، كما أن الأفكار القومية في المجتمع الأردني تتلاءم مع المهاجرين العراقيين من المنتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي (المنحل) وهو حزب قومي فقيادات ذلك الحزب وعوائلهم هاجروا إلى الأردن؛ فضلاً عن أن الأردن لم تفرض تأشيرة دخول على العراقيين في البداية.

انعقد في شهر نيسان 2004م مؤتمر برعاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف وكان موضوعه الأساس هو الهجرة من العراق والدولتين اللتين تتحملان العبء الأكبر هما سوريا والأردن، وكلتا الدولتين لديهما مشاكلها التي تحاول التغلب عليها، فضلاً عن أعداد العراقيين الكبيرة المهاجرة إليهما، لذلك كان لابد من المساعدات من جانب المجتمع الدولي لهما، لأن معاناة هؤلاء المهاجرين سوف تزداد سوءاً إن لم يتدخل المجتمع الدولي، وفي ذلك المؤتمر تقرر رفع سقف المساعدات من (60 مليون دولار) إلى (100 مليون دولار) وذلك من أجل المهاجرين العراقيين.

وفيما يتعلق بالأردن التي فتحت أبوابها للعراقيين وقدرت تكلفتهم بمبلغ (خمسمائة مليون دولار) في السنة، كما أن تلك الأعداد كانت تمثل ضغطاً على موارد الأردن الشحيحة ولاسيما المياه والصحة والتعليم والطاقة، الأمر الذي يتطلب زيادة في الإنفاق العام الذي يؤثر على جودة تلك الخدمات، وقدرت

تكاليف المهاجرين العراقيين على البلاد حوالي (1.6 مليار دولار) من أجل الحفاظ على مستوى تلك الخدمات الأساسية ومع ذلك كانت الأوضاع العامة للعراقيين صعبة .

وبين عامي 2006 و 2008م بلغت الهجمات الطائفية مستويات عالية جداً، وسميت تلك السنوات (بحقبة العنف الطائفي)، ذلك العنف أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة إلى الأردن ، وقدرت الأمم المتحدة عدد الذين نزحوا من العراق بسبب موجة العنف التي عانى منها العراق بأكثر من مليون عراقي . فضلاً عن ذلك فإن المفوضية السامية بدأت منذ كانون الثاني عام 2007م تمنح لقب اللاجئ للعراقيين القادمين من وسط وجنوب العراق، وبدأت مكاتبها بمقابلة العراقيين للتأكد من معلوماتهم وتسهيل إجراءاتها لتوفير الحماية والمساعدة، واستندت المفوضية السامية في منح ذلك اللقب على عدد من الأسس وهي:- أن لا يكون هارباً من انتهاكات حقوق الإنسان، وتعرضه لاضطهاد وعنف مباشر وشديد بسبب الانتماء الديني أو العرقي أو السياسي، ويكون من المهاجرين الذين لا يستطيعون العودة وهم بحاجة إلى الحماية الدولية بحيث يكونوا تحت عناية المفوضية السامية.

فضلاً عن ذلك لابد من الإشارة إلى بيانات السفارة العراقية في عمان التي ذكرت أن أعداد المهاجرين العراقيين للأردن للمدة ما بين 2003-2007 م شكلوا نسبة (77%) من مجموع المتواجدين على أرضه، وأن معظمهم من الذين هاجروا من العراق بعد العام (2006م)، كما أن هناك سمة أخرى ظهرت على هذه الهجرة، فقد كانت ذات طابع أسري، إذ بلغ حجم الأسرة العراقية المهاجرة ما بين (2- 4) أشخاص، وأن نسبة العوائل الذين لديهم أطفال دون (18 سنة) بلغت أكثر من ثلثي العائلات، ونسبة المسلمين بلغت (80%)، إذ نسبة السنة حوالي (68%)، ونسبة الشيعة ما بين (17-18%)، أما المسيحيين فقد بلغت نسبتهم (12-15%) من مجموع المهاجرين العراقيين، فكان عددهم حوالي (17500) مسيحي عراقي ، وقدّر عدد الصابئة المندائيين بحوالي (146) عائلة بنسبة (5%) من مجموع المهاجرين العراقيين في الأردن . وشكلت القومية العربية نسبة (87%)، والكلدان (5%)، والأكراد (3%)،

والأشوريين (3%) وغيرها من القوميات نسبة (1%) . أما من حيث التركيب العمري فبلغت حوالي (6%) ممن أعمارهم فوق 25 سنة، و(18%) أعمارهم بين 15-24 سنة، و(26%) (أعمارهم 15 سنة وما دون. ويلاحظ أن معظم المهاجرين من سكنة محافظة بغداد والمناطق القريبة منها (لأنها أكثر المناطق تضرراً بعد الاحتلال، وزادت فيها أعمال العنف)، ثم تأتي البصرة والأنبار ونيوى، كما لوحظ أن (90%) يراجعون العيادات الطبية الخاصة، إذ أن ثلاثة أرباع الولادات للمهاجرات العراقيات كانت في مستشفى خاص ، وربما كان السبب في ذهاب العراقيين للمستشفى الخاص لأن بعض الأسر العراقية ذات مستوى اقتصادي عال، أما الأسر ذات الدخل المنخفض فهي تخشى من الذهاب للمؤسسات الحكومية خوفاً من الترحيل عن الأردن لأنهم لا يملكون تصاريح إقامة قانونية، وبلغت نسبة الأسر المعيل لها نساء حوالي (20%) وهي من أشد العوائل العراقية في الأردن فقراً.

ثالثاً :- أرقام تقريبية للمهاجرين العراقيين

ويبدو لنا بعد هذا العرض التاريخي للهجرة العراقية في ظل الأنظمة السياسية المتعاقبة أن الشتات العراقي اليوم يشمل نحو أربعة ملايين عراقي، وهو موزّع على النحو الآتي وهي أرقام تقريبية :-
 بريطانيا: أربعمئة وخمسون ألفاً، والولايات المتحدة: ثلاثمئة وستون ألفاً، والسويد: مائتان وثمانون ألفاً،
 وألمانيا: مائة وتسعون ألفاً، وهولندا: مائة وخمسون ألفاً، وبلجيكا: تسعون ألفاً، والدانمارك: مائة وخمسون ألفاً، وسويسرا: أربعون ألفاً، والدول الاشتراكية السابقة: عشرون ألفاً، وأستراليا: خمسون ألفاً، وفي
 نيوزيلندا: خمس وعشرون ألفاً، وكندا: سبعون ألفاً، وفرنسا: عشرة آلاف، والنرويج: خمس وثلاثون ألفاً،
 وفنلندا: عشرون ألفاً، ومصر: مائة وخمسون ألفاً، والأردن: أربعمئة ألف، ودول الخليج: أربعون ألفاً،

واليمن (قبل الحرب الأهلية): سبعون ألفاً، ولبنان: خمسون ألفاً، وليبيا وشمال أفريقيا عموماً: ثلاثون ألفاً، وإيران: ثلاثمائة ألفاً، وبلدان أخرى متفرقة مائة ألف مهاجر عراقي.

وبالتأكيد إن من بين هؤلاء كفاءات وخبرات نادرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن عدد الأطباء في بريطانيا يزيد على سبعة آلاف طبيب عراقي، ويشكل هذا الرقم أزمة طبية في بريطانيا لو قرر أولئك العودة للعراق، فضلاً عن ذلك فإن أعدادهم مرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية وعموم أوروبا ، ولا تقتصر الكفاءات العراقية في بلاد المهجر على الأطباء فقط بل تشمل التخصصات العلمية الأخرى، فضلاً عن وجود مستثمرين وأصحاب مشاريع تجارية كبيرة ومهمة.

الخاتمة :

يمكننا القول أن هجرة العراقيين بأعداد كبيرة يعد ظاهرة حديثة نسبياً، لأن من طبيعة العراقي أن تكون له جذور راسخة في وطنه فهو يملك روابط عائلية واجتماعية قوية.

إن فرص العمل ومستوى المعيشة هي دوافع لهجرة الكثير، وإن رأس المال البشري هو أهم عوامل التنمية الاقتصادية، فالعامل البشري عنصر أساس في تحقيق البرامج التنموية وأهم مشكلة تواجه العراق هي هجرة الأدمغة العراقية إلى الدول الصناعية الكبرى، وهذا يمثل خسارة وطنية لا تقدر بثمن.

وإن عودة المهاجرين العراقيين إلى وطنهم سيكون له أثر إيجابي في كل الجوانب من أجل النهضة بالعراق، لذلك على الحكومة العراقية إعطاء عناية خاصة للمهاجرين في خارج العراق، والعمل على استقطاب أهل الخبرة والتخصص النادر في كل المجالات العلمية، فضلاً عن ذلك يجب أن تضع في

استراتيجيتها وضع دراسات هدفها الإبقاء على الصلات بين المهاجرين من الجيل الثاني والثالث والعراق والافادة من الخبرة التي اكتسبوها في بلاد المهجر، ولا بد من الذكر أن وضع الاستراتيجيات لن يكون نافعا بدون تحقيق الاستقرار السياسي والقضاء على مظاهر الفساد في مؤسسات الدولة، فضلاً عن المحاسبة والتعصب والتطرف والطائفية، وتشريع القوانين التي تنطبق على الجميع بدون استثناء، وتعزيز روح المواطنة والانتماء للوطن.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق الرسمية

- 1- التقرير السنوي للسفارة العراقية في عمان لسنة 2011م.
- 2- مفوضية حقوق الإنسان في العراق ، التقرير السنوي الشامل الثاني حول أوضاع حقوق الإنسان في العراق لعام 2014، ص154. منشور على الرابط. www.ihcher.iq :
ثانياً : الكتب العربية
- 3- ألان فيشر ، الكفاءات العلمية العربية في الولايات المتحدة ، بحث منشور في كتاب هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1981.
- 4- الفونسو ميخيا، الهجرة العالمية للأطباء ، بحث منشور في كتاب هجرة الكفاءات العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1981
- 5- أنطوان زحلان ، مشكلة هجرة الكفاءات العربية ، بحث منشور في كتاب: هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1981.
- 6- عبد الله شاتي عبهول، تجربة مجلس الإعمار 1950-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2017.

- 7- قوانين الاصلاح الزراعي - قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 وتعديلاته والأنظمة والتعليمات والبيانات الصادرة بموجبه والقوانين ذات العلاقة به، مطبعة العاني، بغداد، 1965.
- 8- مكي محمد عزيز، الهجرة إلى الكويت مع التأكيد على الهجرة العراقية 1957-1975، مطبعة الارشاد ، 1982.
- ثالثاً : الكتب الأجنبية
- 9- Unites State code, Unites State Government Printing Office, Washington, 2012 .
- رابعاً : الرسائل والأطاريح
- 10- خليل مصطفى البزايعة، تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن 2003-2011، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
- 11- عبد الستار هادي عبيد، العراقيون في الأردن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وزارة الخارجية، معهد الخدمة الخارجية، 2013.
- 12- علي قاسم نحيو الكفاني، حماية الأقليات في مجتمعات النزاع دراسة في إطار القانون الدولي الإنساني العراق بعد عام 2014، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2022.
- خامساً : البحوث المنشورة الأجنبية
- 13- Charles B. Keely, Effect of the Immigration Act of 1965 on Selected Population Characteristics of Immigrants to the Unites State, Demography, Vol. 8, N. 2, May 1971.
- سادساً: البحوث المنشورة باللغة العربية
- 14- وجدان فريق عناد ، مفهوم الهجرة واسبابها . مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد 14 ، العدد 59، لسنة 2023، الجزء الاول.
- سابعاً : المقالات الصحفية
- 15- رنا نعيم ، بقاء التجار في العراق يكلفهم الكثير، جريدة الصباح، العدد 359، 13 أيلول 2004.
- 16- شاكر العزاوي ، هجرة الأدمغة العراقية : ثروة وطنية في خطر، جريدة الصباح، العدد 376 في 3 تشرين الاول 2004.

- 17- عبد الجبار العزاوي، العراقيون في عمان يستثمرون اموالهم ويمارسون تجارتهم بأمان، جريدة الصباح، العدد 460، 16 كانون الثاني 2005.
- 18- هادي الربيعي ، المعاناة المرة وعذابات التهجير عشرات الالاف اعتقلوا واعدموا بدوافع طائفية، جريدة الصباح ، العدد 343، 25 آب ، 2004.
- ثامنا : مقالات الانترنت
- 19- أحمد صبري، العراقيون في الأردن، جريدة الوطن، منشور على الرابط:
<https://alwatan.com/details/430375>
- 20- الس سو ، أزمة اللاجئين العراقيين العالقين في الأردن، منشور على الرابط :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/07/140715_jordan_iraqi_refugees
- 21- دانه جبرائيل ،العراقيون في الأردن: 11 عاماً من اللجوء المتجدد، منشور على الرابط:
<https://www.7iber.com/2014/12/iraqi-refugees-in-jordan-11-years>
- 22- رنا الصباغ، خصائص العراقيين في الأردن ، منشور على الرابط :
<https://www.ammonnews.net/article/12582>
- 23- عبد الحسين شعبان، وماذا عن الشتات العراقي، منشور على موقع الجزيرة بتاريخ 2017/2/22
على الرابط:
<https://www.aljazeera.net/opinions/2017/2/22/>
- 24- <https://fanack.com/ar/politics-ar/the-effect-of-the-iraqi-crisis-on-the-jordanian-economy~17982/>

First: official documents

- 1the annual report of the Iraqi Embassy in Amman for the year 2011.
- 2The Office of the High Commissioner for Human Rights in Iraq, the second Comprehensive Annual Report on the human rights situation in Iraq for the year 2014, p.154. Posted at the link: www.ihcher_iq.

Second: Arabic books

- 3Alan Fisher, Arab scientific competencies in the United States, research consultant in the book of the migration of Arab competencies, Center for Arab unity studies, Beirut, 1981.
- 4Alfonso mihia, the global migration of doctors, consulting research on the book of the migration of Arab competencies, Center for Arab unity studies, Beirut, 1981
- 5Antoine zahlan, the problem of the migration of Arab competencies, an advisory research in the book: the migration of Arab competencies, the Center for Arab unity studies, Beirut, 1981.
- 6Abdullah Shati abhul, the experience of the reconstruction Council 1950-1958, House of Public Cultural Affairs, Baghdad, 2017.
- 7agrarian reform laws-Agrarian Reform Law No. 30 of 1958 and its amendments, regulations, instructions, statements issued pursuant thereto and related laws, Al-Ani press, Baghdad, 1965.
- 8Makki Mohammed Aziz, immigration to Kuwait with emphasis on Iraqi immigration 1957-1975, Al-Arshad Press, 1982.

Third: foreign books

- 9 Unites State code, Unites State Government Printing Office, Washington, 2012 .

Fourth: letters and theses

- 10Khalil Mustafa al-buzaiya, the impact of Iraqi refugees on Jordan 2003-2011, master thesis, Department of political science, Middle East University, 2012.
- 11Abdul Sattar Hadi Obaid, Iraqis in Jordan political, economic and social effects, Ministry of Foreign Affairs, Foreign Service Institute, 2013.

-12Ali Qasim nahyo al-Kanani, protection of minorities in conflict communities a study in the framework of international humanitarian law Iraq after 2014, unpublished master's thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, 2022.

Fifth: foreign published research

-13 Charles B. Keely, Effect of the Immigration Act of 1965 on Selected Population Characteristics of Immigrants to the Unites State, Demography, Vol. 8, N. 2, May 1971.

Sixth: research published in Arabic

-14wejdan anad team, the concept of migration and its causes-Journal of historical and civilizational Studies, Vol. 14, No. 59, for the year 2023, part one.

Seventh: Press articles

-15Rana Naim, the survival of traders in Iraq costs them a lot, al-Sabah newspaper, issue 359, September 13, 2004.

-16Shaker Azzawi, Iraqi brain drain: national wealth in danger, al-Sabah newspaper, issue 376 on October 3, 2004.

-17Abdul Jabbar al-Azzawi, Iraqis in Amman invest their money and practice their trade safely, Al-Sabah newspaper, issue 460, January 16, 2005.

-18Hadi al-Rubaie, the bitter suffering and the tortures of displacement, tens of thousands were arrested and executed for sectarian motives, Al-Sabah newspaper, issue 343, August 25, 2004.

Eighth: internet articles

-19Ahmed Sabri, Iraqis in Jordan, Al-Watan newspaper, published on the link:

<https://alwatan.com/details/430375>

–20alssu, the crisis of Iraqi refugees stuck in Jordan, published on the link :

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/07/140715_jordan_iraqi_refugees

–21Dana Gabriel, Iraqis in Jordan: 11 years of renewed asylum, published on the link:

<https://www.7iber.com/2014/12/iraqi-refugees-in-jordan-11-years>

–22Rana al-Sabbagh, characteristics of Iraqis in Jordan, published on the link :

<https://www.ammonnews.net/article/12582>

–23Abdul Hussein Shaaban, and what about the Iraqi diaspora, published on the Al Jazeera website on 22/2/2017 at the link:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2017/2/22/>

–24 <https://fanack.com/ar/politics-ar/the-effect-of-the-iraqi-crisis-on-the-jordanian-economy~17982/>